ضمير الفصل، قيمه الموقعية واثاره التركيبية في الجملة الإسمية الأصلية والمنسوخة

مصطفى النحاس
قسم اللغة العربية - جامعة الكويت

(الملخص)

يتضمن هذا البحث مدخلا لبيان معنى ضمير الفصل، والفرق بينه وبين الضمائر الأخرى، وتبيين آراء النحويين في مسميات هذا الضمير ونوعه؛ أهو اسم أم حرف؟ وإن كان اسما فهل له محل من الإعراب؟ وما محله؟ أهو محمول على مابعده كما يرى الكسائي؟ أم تابع لما قبله كما يرى الفراء؟ أم لا محل له من الإعراب كما يرى الخليل وسيبويه؟ وموقف البحث من هذا كله.

كما يتضمن بحث شروط دخول هذا الضمير في الجملة العربية، وتأثيره فيها لفظا ومعنى، وحكم ماقبله ومابعده من حيث التعريف والتنكير، مع عرض آراء القدماء والمحدثين، وتحديد أصحها وأولاها بالاتباع، وذلك من خلال النصوص الفصيحة الثابتة.

وقد تعرض البحث لأهمية ضمير الفصل، وموقعيته في التركيب، وأرجع ذلك إلى بعض القيم الفنية والصناعية، مثل:

١ ــ الإيذان بكون الخبر معرفة أو قريبا من المعرفة؛ وذلك في باب المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر.
٢ ــ قصر جنس المعنى على المخبر عنه؛ إما لقصد المبالغة، وإما على دعوى أنه لايوجد إلا منه.
٣ ــ الدلالة الصفرية على الزمن، وذلك باستخدامه في الربط عنصرا ثالثا في الجملة الاسمية.
٤ ــ تعدد المعنى الوظيفي في التركيب.

وبيّن مايترتّب على هذه الأمور من تأثير في بناء الجملة العربية، مثل:

ـ منع العطف على هذا الضمير أو توكيده أو الإحالة بينه وبين الخبر بعده.
ـ المحافظة على التركيب الأصلي للجملة الاسمية؛ فيمتنع تقديم الخبر.
ـ كما يمتنع إشراك غيره معه في الحكم؛ فلا يعطف عليه.

هذا، علاوة على الجانب التطبيقي للبحث من خلال القرآن الكريم، والرجوع إلى نظرية عبدالقاهر في النظم، والتنبيه إلى بعض الاستعمالات الحديثة التى دخل فيها لفظ الضمير، وعرضها على النصوص الفصيحة؛ لبيان مدى صحتها.

وانتهى البحث إلى أن ضمير الفصل يأتى عنصرا ثالثا في بناء الجملة العربية، وأن استخدامه يحتاج إلى معرفة عميقة بمواضع الكلم في الجملة؛ لما له من تأثير في لفظ العبارة ومعناها.

ضمير الفصل

مدخـــل :

لاتحتاج الجملة الاسمية بطبيعة تركيبها في اللغة العربية إلى إثبات مايسمى في اللغات الغربية «فعل الكينونة» فنحن نقول في العربية: «فلان شجاع» من غير حاجة إلى أن نقول: «فلان هو شجاع» ونقول: «كل إنسان فان» من غير حاجة إلى أن نقول: «كل إنسان يكون فانيا» أو «كل إنسان كائن فانيا» كما هو شأن الغربيين في كلامهم؛ ذلك أن هذا المعنى ثابت في ذهن العربي ثبوتا لايحتاج معه إلى شيء آخر من الخارج، لافعل الكينونة ولا أى رمز آخر من رموز اللغة؛ لأن الفكرة المفهومة من الارتباط بين جزأى الجملة واضحة ماثلة دائما في نفس العربي، يلتفت إليها حين يواجهه المعنى.

ولعل ذا المقصود بالقول: «وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أى الإسناد الذي هو رابطة» (الرضى، ١ : ٨).

ومعنى هذا أن الإسناد في اللغة العربية يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين المسند (الخبر) والمسند إليه (المبتدأ) من غير تصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة، في حين أن هذا لايكفى في اللغات «الهندو ـ أوربية» وإنما لابد من وجود لفظ صريح يشير إلى هذه العلاقة في كل مرة، وهو فعل «الكينونة» في اصطلاحهم

(شرف، عبدالعزيز: ١٢٩) و يرجع ذلك إلى طبيعة تركيب الجملة في هذه اللغات، حيث يحتاج فيها إلى فعل «الكينونة» لأنه يعتمد عليه في تكوين الجانب السلبي للجملة، وهو جانب النفى والاستفهام.

أما اللغة العربية ففيها أدوات للنفي وأدوات للاستفهام، وهى من الثوابت اللغوية التي تقوم عليها المعانى النحوية العامة في الجملة العربية، «وليس في الكلام مايستغنى به عنها» (ابن سيده، ج ٤ سفر ١٤ :٦٠) ومن هنا كان اشتمال الجملة الاسمية على العلامة (هو) في قولنا: «علىّ هو الشاعر» خاضعا لقيود فنية خاصة، تتعلق بنظم الكلام والسياق الذي يرد فيه هذا الضمير، على الوجه الذي سنفصله فيما بعد..

معنى الفصل :

و يقصد بالفصل هنا معناه النحوى، وهو أن وجود هذا الضمير في هذا الموضع يفصل في العلاقة بين جزأى الجملة الاسمية المكونة من: مبتدأ معرفة + ضمير فصل + خبر معرفة، فيقضى بخبرية مابعده لما قبله و يؤكدها. فمثل : زيد هو الشجاع، لولا الفصل لتوهم السامع أن «الشجاع» نعت، وليست بخبر، يقول الخليل: «والله إنه لعظيم جعلهم «هو» فصلا في المعرفة، وتصييرهم إياها بمنزلة «ما» إذا كانت «ما» لغوا «(سيبويه، ٢ : ٣٩٧) وجاء في الهمع : «وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن مابعده خبر لانعت، مع التوكيد» (السيوطى، ١: ٢٤١).

و يرى بعض الباحثين أن القول بالفصل في العربية يعدّ تناقضا من جانب النحويين العرب في تفسير الظواهر اللغوية،فـ"هو"في قولنا : «الولد هو الذكى» ليست فصلا، وإنما هى ضمير، مثلها في ذلك مثلها في قولنا: «هو ذكى». والواقع أنه لا تناقض، لأن الغرض من الإتيان بضمير الفصل هو الربط بين جزأى الجملة، ورفع اللبس بالتأكيد على أن مابعد الضمير خبر وليس نعتا. وهذا الربط قائم سواء أكان الضمير فصلا أم توكيدا أم مبتدأ، وقد لحظ ذلك الباحث عندما قال : «فكأن «هو» جزء من الخبر ولا تفصل بين المبتدأ والخبر، وهى ضرورية عندما يكون الخبر معرفاً»،(أنور، محمد سامى: ٤٤).

ثم إن المقصود بالفصل معناه النحوى، لا المعنى الحسى، وقد نقل الضمير المنفصل من معناه في الاسمية والابتدائية إلى معنى وظيفي آخر، هو الفصلية والحرفية على الأرجح، ولذا يسميه ابن الحاجب «صيغة مرفوع» (شرح الكافية، ٢ : ٢٧) ليدل بذلك على نقله من وظيفته الأصلية إلى وظيفة أخرى، فلم يبق منه إلا الشبه الظاهرى بالضمير المرفوع المنفصل.

وكثيرا مايقع الخلط بين هذا الضمير، والضمير المرفوع المنفصل، وكذا في العلاقة القائمة بينهما، **فالاول** من باب التسمية باللفظ والموقع أو الوظيفة. **والثانى** من باب التسمية بالعلامة؛ أى الضمير الذي لايتصل بالفعل، وإنما يقع منفصلا منه، «فللمتكلم: أنا، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحن، وكذلك إن تحدث عن نفسه وعن جماعة. وعلامة المخاطب، إن كان واحدا: أنت، وان خاطب اثنين فعلامتهما : أنتما، والجمع: أنتم.والمضمر الغائب علامته: هو، وإن كان مؤنثا فعلامته: هي، والاثنين والاثنتين: هما، والجمع: هم، وإن كان الجمع جمع مؤنث فعلامته: هنّ «(ابن السراج: ١١٩ ــ ١٢٠).

أما **العلاقة** بين الضميرين، أى الضمير الذي وظيفته الفصل، والضمير المنفصل ــ فعلاقة نقل كما سبق، نقلنا الضمائر المنفصلة من وظيفتها في الابتداء إلى وظيفة أخرى، هى الفصل. «وأصل الضمير المنفصل: المرفوع، لأن أول أحواله الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فإذا أضمر فلابد أن يكون ضميره منفصلا. والمنصوب والمجرور عاملهما لايكون إلا لفظا، فإذا أضمر اتصلا به، فصار المرفوع مختصا بالانفصال، وحمل المنصوب عليه « (ابن يعيش، ٣ : ٤٣) ثم صار المرفوع المنفصل مختصا بالفصل.

وإنما اختص المرفوع المنفصل بالفصل، لأن فيه ضربا من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل، نحو: قمت أنا، واسكن أنت.. ولذلك المعنى وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى، أى إن ضمير الفصل لابد أن يطابق الاسم الذي قبله، من حيث التكلم والخطاب والغيبة، ومن حيث الإفراد والتثنية والجمع، ومن حيث التذكير والتأنيث، ليتحقق معنى التأكيد، ولذا لايجوز: كان زيد أنت

خيرا منه، أو ظننت زيدا أنت خيرا منه، لأن الفصل ههنا ليس الأول فلا يكون فيه تأكيد له. أما قول الشاعر :

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا (١)

فقيل : ليس فصلا، وإنما (هو) توكيد للفاعل المستتر في (يراني) لما كان صديقه بمنزلة نفسه، حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب، جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسه في المعنى، والمصاب على هذا اسم مفعول من الرباعي. وقيل : بل (هو) فصل، على تقدير مضاف إلى الياء، أى يرى مصابى ــ والمصاب حينئذ مصدر ميمي ــ هو المصاب العظيم. وكان القياس «يراني أنا» (ابن يعيش، ٣: ١١٠ ــ ١١١) و (ابن هشام، ٢ : ٤٩٥) و (السيوطى، ١ : ٢٣٧ ــ ٢٣٨).

واشترط أن يكون الفصل بين المبتدأ والخبر المعرفين أو مادخل عليهما مما يقتضى الخبر، وذلك من قبل أن الغرض منه إزالة اللبس بين الخبر والنعت، إذ الخبر نعت في المعنى، وذلك نحو: زيد هو القائم، فـ (هو) في هذا المثال ضمير فصل، لأنه فصل بين الخبر والنعت، بمعنى أن مابعده يمكن أن يكون نعتا لما قبله، فلما جئنا بـ (هو) فاصلة ظهر أن المراد الخبر، للفصل بينهما، إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح.

فإن قيل: إذا كان الغرض بالفصل إنما هو الفرق بين النعت والخبر، فما باله جاء فيما لا لبس فيه، نحو قوله تعالى: «وكنا نحن الوارثين»(٢) والجواب: أن الأصل في ضمير الفصل ألاّ يقع إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمر مجراه، وإن كانت المضمرات لا تنعت (ابن يعيش، ٣ : ١١١) وهذا يفسر قول صاحب المغنى (ابن هشام، ٢ : ٤٩٦): «سمى فصلا؛ لأنه فصل بين الخبر والتابع، وذِكْر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة؛ لوقوع الفصل في نحو: «كنت أنت الرقيب عليهم»(٣) والضمائر لا توصف».

و يسمى الكوفيون الفصل عمادا؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى. و يقصد بالمعنى هنا: المعنى النحوى، قال الفراء: «أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل(٤)

والنعت، لأنك لو قلت : «زيد العاقل «لأشبه النعت، فإذا قلت: زيد هو العاقل، قطعت (هو) عن توهم النعت، فهذا الذي يسميه البصريون فصلا، و يسميه الكوفيون عمادا «(ابن السراج: ١٢٩) و بعضهم يسميه دعامة؛ «لأنه يدعم به الكلام، أى يقوى به و يؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه» (السيوطي، ١ : ٢٣٦).

وقد اختلف في نوع هذا الضمير؛ أهو اسم أم حرف؟ وإن كان اسما فهل له محل من الإعراب؟ وما محله؟

«ذهب قوم إلى أن «أنا» و «أنت» و «هو» وأخواتها إذا وقعت فصلا تبقى على اسميتها، قيل: وهو مذهب البصريين. وذهب قوم إلى أنها حروف لأنها جاءت لمعنى في غيرها، وهو الفصل بين ماهو خبر وماهو تابع. قيل: وهو مذهب أكثر النحويين.. واختلف القائلون بأنها أسماء؛ هل لها محل من الإعراب أو ليس لها محل؟ فذهب البصريون إلى أنها لامحل لها من الإعراب، وذهب الكسائي والفراء إلى أن لها محلا، فقال الكسائي: محلها محل مابعدها، وقال الفراء: محلها محل ماقبلها «(المرادى : ٣٥٠ ــ ٣٥١) وتظهر ثمرة الخلاف في نحو قوله تعالى: «كنت أنت الرقيب عليهم» وفي نحو: «وإذْ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحقَّ من عندك... «فعلى مذهب الكسائى يكون محل الضمير نصبا، وعلى مذهب الفراء يكون محله رفعا.

و يستدل من كلام سيبويه على أن الفصل إنما يكون في الجمل المنسوخة (كان وأخواتها وظن وأخواتها وإن وأخواتها) وأنه في الأفعال (أى: كان.. وظن..) أقوى منه في «إن وأخواتها»، وأن حرفية هذا الضمير تتعين إذا نصب مابعده، أو إذا دخلت عليه اللام. يقول سيبويه (٢ : ٣٨٩) في «باب مايكون فيه «هو» و «أنت» و «أنا» و «نحن» وأخواتهن فصلا» : «اعلم أنهن لايكن فصلا إلا في الفعل، ولايكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى مابعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاما بأنه قد فَصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحدَّث و يتوقعه منه، مما لابد له من أن يذكره للمحدث، لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك».

و يقول في موضع آخر (٢ : ٣٨٩) : «وعلم أنه [أى الفصل] في الفعل أقوى منه في «إن وأخواتها» ».

ثم يذكر أحد الموضعين اللذين يتعين فيهما الفصل (٢ : ٣٩٠) : «واعلم أن ما كان فصلا لايغير مابعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيدا هو خيرا منك، وكان عبدالله هو الظريفَ. وقال الله عز وجل : «و يرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقَّ.

و يرد على من زعم أن «هو» في الأمثلة السابقة تأكيد، فيقول (٢ : ٣٩٠)» وقد زعم ناس أن «هو» هٰهنا صفة [أى تأكيد] فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها هٰهنا صفة للمظهر؟ ولو كان ذلك كذلك لجاز: مَررت بعبدالله هو نفسه، فـ «هو» هٰهنا مستكرهة لايتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم».

وفي معرض هذا الرد يذكر الموضع الثاني الذي يتعين فيه الفصل، فيقول (٢ : ٣٩٠ ــ ٣٩١): «و يدخل عليهم : إن كان زيد لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحين. فالعرب تنصب هذا، والنحو يون أجمعون، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام، لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة».

أما القول بحرفية الضمير في هذين الموضعين فلأنه ليس له موقع إعرابي؛ حيث لايجوز إعرابه مبتدأ لنصب مابعده، كما لايجوز أن يكون تاكيدا لما قبله لما سبق، فلم يبق إلا الفصلية والحرفية. وهذا مايفهم من كلام سيبو يه (٢ : ٣٩١) : «فصار «هو» وأخواتها هنا بمنزلة «ما» إذا كانت لغوا، في أنها لا تغير مابعدها عن حاله قبل أن تُذكر» وقد تقدم مثله عن الخليل.

وقد تناول صاحب المقرب (ابن عصفور: ١١٨ ــ ١١٩) هذه المسائل كلها في نص واضح يقول فيه :

«ويجوز في هذه الأفعال الفصل، وهو وضع ضمير منفصل لامحل له من الإعراب بين المفعولين إذا كانا معرفتين، أو نكرتين مقاربتين للمعرفة، أو معرفة

ونكرة مقاربة لها. وأعنى بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب (أَفْعل مِن) لأنها لا تقبل الألف واللام، كما أن المعرفة لا تقبلهما.. و يكون الضمير على وفق المفعول الأول في الغيبة والتكلم والخطاب؛ لأن العرب جعلت فيه ضربا من التأكيد لما قبله، فتقول : ظننت زيدا هو القائم، وظننتك أنت القائم، وظنني أنا القائم،... ويجوز الفصل أيضا بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة أو معرفة ونكرة مقاربة لها، إلا أنه لا تظهر الفصلية نصا إلا في باب «ظننت» «وأعلمت» بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسما ظاهرا، نحو قولك: أعلمت زيدا عمرا هو القائم؛ ألا ترى أنه لايتصور أن يكون تأكيدا لعمرو، لأنه ظاهر، والمضمر لايؤكد به المظهر، ولابدلا منه، لأن المضمر إذا كان بدلا مما قبله فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب، فلو كان بدلا لقلت: «إياه» فتبين أنه فصل لاموضع له من الاعراب. أو في باب «كان» بشرط دخول اللام على الفصل، نحو قولك: إن كان زيدا لهو القائمَ».

ونخلص من هذا كله إلى مايلى : ــ

١ ــ أن الفصل يتعين في باب «ظن وأخواتها» وفي باب «كان وأخواتها» إذا نصب مابعد الضمير، وكان ماقبله اسما ظاهرا معرفا، وذلك لأن جعل الضمير توكيدا في هذه الحالة لايجوز، إذ المضمر لايؤكد به المظهر.

٢ ــ إذا اقترن الضمير باللام تعين الفصل أيضا، وامتنع التوكيد، وذلك في باب «كان» خاصة، سواء أكان ماقبل الضمير اسما ظاهرا معرفا أم مضمرا، إذ لايجتمع التوكيد مع اللام، كما سيأتي .

٣ ــ أن القول بالفصل يعنى حرفية الضمير، وإلغاءه من الإعراب فلا يكون له محل، وإنما تظهر فائدته في تأكيد خبرية مابعده لما قبله.

وعلى هذا يمكن استخلاص تعريف واضح لمعنى الفصل في العربية، فنقول: أن يقع «أنا» أو «أنت» أو «هو» وأخواتها بين ركنى «كان أوظن » وقبل الضمير اسم ظاهر معرّف أو قريب من المعرفة، وكذا بعده، مع المحافظة على البناء النحوى للجملة قبل دخول الفصل.

أما وقوع الضمير بين المبتدأ والخبر إذا كانا معرّفين أو قريبين من المعرفة، أو إذا كان أحدهما معرّفا والثاني قريبا من المعرفة (أفعل من) ــ فليس نصا في الفصل، وإنما يتعدد معناه الوظيفي على الوجه الذي سنفصله فيما بعد، وكذلك الشأن مع «إن وأخواتها».

القيم الموقعية لضمير الفصل :

يستفاد من النصوص اللغوية أن الفصل بالضمير في الجملة الاسمية الأصلية والمنسوخة يرجع إلى بعض القيم التي يقتضيها التركيب، تحقيقا لأغراض فنية مختلفة، يمكن إجمالها فيما يلي : ــ

١ ــ الإيذان بكون الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة، وذلك في باب المبتدأ والخبر، وفي النواسخ (كان وأخواتها، إن وأخواتها، ظن وأخواتها).

٢ ــ قصر جنس المعنى على المخبر عنه، إما لقصد المبالغة، وإما على دعوى أنه لايوجد إلا منه.

٣ ــ الدلالة الصفرية على الزمن، وذلك باستخدامه في الربط عنصرا ثالثا في الجملة الاسمية.

٤ ــ تعدد المعنى الوظيفي في التركيب.

أولا : الإيذان بكون الخبر معرفة :

«لقد كشفت قواعد النحو التى تم وضعها نتيجة للدراسة الوصفية التحليلية الشاملة للمادة اللغوية للعربية أن ارتباط الخبر بالسياق الكلامى [الواقعي] الذي يدخل فيه يتجلى في أن المخبر به إذا كان اسما يجب أن يكون نكرة إذا لم يذكر في السياق الكلامي من قبل، وفي أن المبتدأ لايكون إلا اسما.. .. سواء أأخبر عنه باسم أم بفعل، كما في: زيد منطلق ، زيد ينطلق

وبما أن الإمام الجرجانى بدأ مرحلة جديدة في دراسة اللغة العربية، هى مرحلة الدراسة الوظيفية، فقد عمد إلى دراسة الموقف أو الحال الذي يقال الخبر فيه، وإلى بيان علاقته بالسياق الكلامى [الواقعي] الذي يدخل الخبر فيه، والمتمثل في أن الأصل في الاسم

المخبر به أن يكون منونا، والأصل في الاسم المبتدأ المخبر عنه أن يكون معرفا بالألف واللام» (دك الباب، جعفر : ٤٩).

وبدراسة العلاقة بين السياق الكلامى الواقعى الذي يدخل الخبر فيه و بين الموقف أو الحال الذي يقال الخبر فيه ــ بيّن الجرجانى أن الاسم المخبر به يمكن أن يكون معرفا بـ (أل) إذا ذكر من قبل في السياق الكلامى، وفي هذه الحالة تميل الجملة إلى الفصل بين ركنيها بضمير يؤذن بكون الخبر معرفة، و بأنه معلوم من الموقف الكلامى الراهن، كما في قوله تعالى : ــ

«قل أتعبدون من دون الله مالا يملك لكم ضرا ولانفعا، والله هو السميع العليم»(٥) .

«يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله، والله هو الغنى الحميد»(٦)، «يومئذ يوفّيهم الله دينهم الحق، و يعلمون أن الله هو الحق المبين»(٧).

ففي هذه الآيات نرى أن الجملة الاسمية لو جرّدت من الضمير «هو» لظن لأول وهلة أن كلا من «السميع» في الآية الأولى، و «الغنى» في الآية الثانية، و «الحق» في الآية الثالثة، ليس إلا نعتا للفظ الجلالة، وأن للكلام بقية، فوجود الضمير بين ركنى الجملة يرفع مثل هذا اللبس، و يؤذن بكون الخبر معرفة.

«فإذا أمن اللبس بكلام جاء بعد الجملة الاسمية يتعين منه المراد نرى الجملة حينئذ تخلو من هذا الضمير، مثل قوله تعالى: «ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه، والله الغنى وأنتم الفقراء(٨)». (أنيس، إبراهيم: ٣٢٥ ــ ٣٢٦).

و يقصد بتعريف الخبر هنا: كونه معرفة أو بمنزلة المعرفة في أنه لايقبل (أل)، نحو: خيرا» و «أقلّ» في قوله تعالى: «وماتفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا»(٩)، «إنْ ترَنِ أنا أقلّ منك مالا وولدا»(١٠) فقد ذكر صاحب الأصول في شروط ضمير الفصل قوله: «اعلم أن أنت، وأنا، ونحن، وأخواتهن يكنّ فصلا، ومعنى الفصل أنهن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وماكان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة.. فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو قولك:زيد هو العاقل، وكان زيد هو العاقل. وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة..

فنحو قولك حسبت زيدا هوخيراً منك» (ابن السراج: ١٢٨) »كذا ذكر ابن هشام في المغنى (٢ : ٤٩٣ ــ ٤٩٤) وزاد الآيتين المتقدمتين. ولم يذكر الصبان في الحاشية (١ : ٢٨٢) «خيرا» و «أقل» وإنما اكتفي بـ «أفعل من» ومعناه :أن أفعل التفضيل المقرون بمن لا تدخل عليه (أل). جاء في الكتاب : «واعلم أن «هو» لايحسن أن تكون فصلا حتى يكون مابعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيدا وعمرا، نحو: خيرمنك، ومثلك وأفضل منك، وشرمنك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة.. ... ... » (سيبويه، ٢ : ٣٩٢). وأما «خيرا» في الآية الكريمة «تجدوه عند الله هوخيرا» فلا تقبل (أل) لكونها منونة، والتنوين لايجامع (أل)، لامن حيث هى.

وقد اختلف النحويون في إلحاق المضارع بالاسم المنزل منزلة المعرفة، فأجازه الجرجاني لتشابههما، وجعل منه قوله تعالى: «إنه هويبدىء و يعيد» (١١) وتبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في : «ومَكْر أولئك هويبُور» (١٢) وقال ابن الخباز: لافرق بين كون امتناع (أل) لعارض «كأفعل من » والمضاف كمثلك وغلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع. وقال السهيلي في قوله تعالى: «وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه هو أمات وأحيا، وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى... »(١٣): وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله، كقول نمروذ: أنا أُحْيِي وأُميت، وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس (ابن هشام، ٢ : ٤٩٤ ــ ٤٩٥) وواضح أن الفصل في هذه الآيات وقع مع صيغة الماضى. ولعل مما يستدل به لقول الجرجانى ومن تبعه قوله تعالى : (و يرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هوالحقّ و يهدى إلي صراط العزيز الحميد»(١٤) فعطف (يهدى) على (الحق) الواقع خبرا بعد الفصل (ابن هشام ، ٢ : ٤٩٥) و يقصد بالخبر: أى ماأصله الخبر.

«وذهب قوم إلى جواز وقوع الفصل بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما ، نحو : ما أظن أحدا هوخيرا منك.. وذهب قوم من الكوفيين إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا، وخرّجوا عليه: «أن تكون أمة هى أربى من

أمة(*)»(السيوطي ، ١ : ٢٣٨ ــ ٢٣٩) والحق كما يقول الرضى (٢ : ٢٥) «أن كل هذا ادعاء ولم يثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به.. ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هى أفعل التفضيل» وقد تقدم في كلام سيبويه (٢ : ٣٩٢).

ثانيا : قصر جنس المعنى على المخبر عنه :

قد يكون الاسم المخبر به معرفا بـ (أل) على الرغم من أنه لم يذكر من قبل في السياق الكلامى، وذلك حين يفيد التعريف معنى الجنسية وقصر الخبر على المبتدأ، وفي هذه الحالة يؤتي بضمير للدلالة على هذا المعنى، كما في : زيد هو الأمير، وعمرو هو الشجاع.

وقد يكون الفصل لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام مايفيد القصر، نحو: «إن الله هو الرزّاق» (١٥) أى لا رزّاق إلا هو (الصبان، ١ : ٢٨٣) وأضاف إلى ذلك البيانيون معنى الاختصاص، «فإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره. وعليه: «إن شانئك هو الأ بتر(*)» «وأولئك هم المفلحون(*)» (السيوطى، ١ : ٢٤١).

و يترتب على تعريف الخبر بهذه الصفات التى ذكرناها بعض المسائل المتعلقة بالتركيب، منها:

١ ــ أنك إذا نكّرت الخبر جاز أن تأتى بمبتدأ ثان على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأ ول، وإذا عرّفت لم يجز ذلك. تفسير هذا أنك تقول : زيد منطلق وعمرو، تريد: وعمرو منطلق أيضا. ولا تقول : زيد هو المنطلق وعمرو، ذلك أن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فإذا أثبته لزيد لم يصح إثباته لعمرو . ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين فإنه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر، فتقول : زيد وعمرو هما المنطلقان، لا أن تفرق، فتثبته أولا لزيد، ثم تجيء فتثبته لعمرو. يقول الجرجاني (١١٨)

(*) ، (*) ، (*) هذه الآيات مواضعها على الترتيب: النحل: ٩٢، الكوثر:١٣، البقرة : ٥.

« ومن الواضح في تمثيل هذا النحو قولنا: جرير هو القائل:

(وليس لسيفي في العظام بقية)

فأنت لو حاولت أن تشرك في هذا الخبر غيره، فتقول: جرير هو القائل هذا البيت وفلان، حاولت محالا، لأنه قوله بعينه، فلا يتصور أن يشرك جريرا فيه غيره».

٢ ــ كذلك إذا قصرت جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، نحو: زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع، تريد أنه الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه ــ امتنع العطف عليه للإشراك، فلو قلت: زيد هو الجواد وعمرو، كان خلفا من القول (الجرجاني: ١١٩).

٣ ــ وكذلك إذا قصرت جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة..، بل على دعوى أنه لايوجد إلا منه. ولايكون ذلك إلا إذا قيّدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه، كأن يقيد بحال أو وقت، نحو: كان عامر هو الوفيّ حين لا تظن نفس بنفس خيرا.(١٦).

«ومن لطيف ماجاء في هذا الباب مانجده في آخر هذه الأبيات التى أنشدها الجاحظ لبعض الحجازيين :

إذا طمع يوماً عراني قريته ... كتائب يأس كرّها وطرادها

أكدّ ثمادى والمياه كثيرة ... أعالج منها حفرها واكتدادها

وأرضى بها من بحر آخرانه ... هو الريّ أن ترضى النفوس ثمادها(١٧)

فإننا إذا فسرنا الضمير في «إنه» بالمصدر المؤول (أن ترضى).. كان «هو» فصلا، و يكون أصل الكلام: إن أن ترضى النفوس ثمادها هو الرى، ثم أضمر على شريطة التفسير. أما إذا فسرنا الضمير في «إنه» بمعنى الأمر والشأن كان «هو» ضمير «أن ترضى» و يكون أصل الكلام: إن الأمر (أن ترضى النفوس ثمادها) الرى، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت الأبصار في «فإنها لا تعمى الأبصار» على مذهب أبى الحسن الأخفش تلميذ سيبويه» (الجرجانى: ٢٠٨ ــ ٢٠٩). غير أن المعنى في الأبيات على الفصل، لأنه يريد أن يقول: إن رضا النفوس ثمادها هو الرى، ولاشيء غيره.

ثالثا : الدلالة الصفرية على الزمن :

استخدم الفارابي في «كتاب الحروف» ــ وهو كتاب يهتم بدراسة الفكر العربي بعامة، والفلسفة الإسلامية وفقه اللغة العربية بخاصة ــ القيمة الموقعية لضمير الفصل في معنى آخر، هو الربط بين ركنى الجملة الاسمية إذا أريد أن يكون الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط مطلقا من غيرتصريح بذكر زمان، ففى هذه الحالة يؤتي بلفظة «هو» فيقال: هذا هو المتكلم، وهذا هو الشاعر. والظاهر من هذين المثالين اللذين مثل بهما الفارابى أن الضمير فيهما إنما جاء للفصل لتأكيد معنى الخبر بعده، وتسمية الفارابي له بالرابط لأنه يربط المحمول بالموضوع متى كان المحمول اسما. يقول الفارابي: «ولم يجدوا في لغة العرب منذ أول ماوضعت لفظة ينقلونها إلى الأمكنة التي تستعمل فيهما «استين» في اليونانية، و«هست» في الفارسية، فيجعلوها تقوم مقام هذه الألفاظ في الأمكنة التي يستعملها فيها سائر الأمم. فبعضهم رأى أن يستعمل لفظة «هو» مكان «هست» بالفارسية، و «استين» باليونانية، فإن هذه اللفظة قد تستعمل في العربية كناية في مثل قولهم: «هو يعمل» و «هو فعل». وربما استعملوا «هو» في العربية في بعض الأمكنة التي يستعمل فيها سائر أهل الألسنة تلك اللفظة المذكورة،وذلك مثل قولنا: «هذا هو زيد» فإن لفظة «هو» بعيد جدا في العربية أن يكونوا قد استعملوها هٰهنا كناية. كذلك «هذا هو ذاك الذي رأيته» و «هذا هو المتكلم يوم كذا وكذا».. و «هذا هو الشاعر».. وأشباه ذلك. فاستعملوا «هو» في العربية مكان «هست» في الفارسية»(الفارابي: ١١٢) و يظهر من كلام الفارابي أن لفظة «هو» المستعملة ضميرا في العربية، في مثل: «هو يعمل» «هو فعل» قد تستخدم رابطا في بعض التراكيب، مثل: هذا هو الشاعر، هذا هو المتكلم. وفي هذه الحالة تكون العربية مثلها مثل سائر اللغات التي تستعمل الرابطة أو فعل الكينونة. و يقصد الفارابى «بالرابطة» هنا معنى الفصل، وهو الدلالة على خبرية مابعد «هو» لما قبلها، و يدل على ذلك قوله فيما سبق: «فإن لفظة «هو» بعيد جدا في العربية أن يكونوا قد استعملوها هٰهنا كناية» أى ضميرا.

ولعل مما يرجح هذا أن الكوفيين يشترطون في الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد أن تشتمل على ضمير في الخبر، سواء أكان الخبر مشتقا أم جامدا، فنحو: زيد

شجاع، في الخبر ضمير لأنه صفة مشبهة، وفي نحو: زيد أسد، في الخبر ضمير أيضا، لأنه مؤول بمشتق، أى شجاع. فإذا قلت: زيد أخوك، وعمرو غلامك، فمعناه: زيد قريبك، وعمرو خادمك (الأنبارى، المسألة السابعة ١ : ٥٦).

ونخلص من هذا كله إلى أن الجمل في العربية نوعان، نوع يقصد فيه إلى ذكر الزمان، وهذا ماتمثله الجمل الفعلية أو الجمل ذوات الأدوات الدالة على الزمان. ونوع لايقصد فيه إلى ذكر الزمان، وإنما يراد منه ربط الخبر بالمبتدأ، وتمثله الجمل الاسمية التي يكون الخبر فيها اسما، وفي هذه الحالة قد يؤتى بلفظ «هو» لإبراز معنى الربط .. وهذا يعنى أن كل جملة لغوية الأصل فيها أن تتكون من ثلاثة عناصر أو ثلاث وحدات، لها وجود حقيقى أو اعتبارى، فالجملة «زيد عالم» تتكون من وحدتين، هما المبتدأ والخبر، وتربط بينهما وحدة اعتبارية أو علامة صفرية، يمكن التصريح بها إذا أريد ربط الخبر بالمبتدأ ربطا مطلقا من غير قصد إلى الزمان، فيقال: زيد هو عالم. فإذا أريد الزمان قيل: كان زيد عالما، وليس زيد عالما، بإدخال عنصر الزمن، وهو «كان» للماضى، و «ليس» للحاضر، وهما يمثلان العنصر الثالث في الجملة.

و يبدو أن النحويين عندما قدروا «استقر» أو «مستقر» أو «كائن».. في أشباه الجمل التي تقوم بوظيفة المفرد ــ إنما كانوا يقصدون إلى إبراز هذا العنصر الثالث، وهو ماسموه بالرابط، فالرابط في الجملة قد يكون بين مفردين «زيد هو عالم» وقد يكون بين اسم وجملة «زيد حضر» وهنا يتمثل الرابط في الصيغة «حضر ــ يحضر»، كما يتمثل في الكون العام في نحو: زيد في الدار.

ومع ذلك فكلام الفارابي لايخرج عن قول النحويين في مسألة «زيد هو عالم» أو زيد هو العاقل»، فالضمير «هو» في كلتا الجملتين رابط، بمعنى أنه يربط الخبر بالمبتدأ، و يقوى التماسك بين طرفي الجملة، وإن كان الضمير في المثال الثاني يصلح أن يكون فصلا، لوقوعه بين معرفتين.

رابعا : تعدّد المعنى الوظيفى :

لايظهر للفصل حكم« في باب «إن وأخواتها» و باب «المبتدأ والخبر»،

لأن الأخبار فيهما مرفوعة، فإذا قلنا: «زيد هو القائم»، و «إن زيدا هو القائم» لم يعلم أن المضمر فصل أو مبتدأ ثان إلا بالإرادة والنية، ولايظهر الفرق بينهما في اللفظ. و يظهر مع الفعل (كان وأخواتها، وظن وأخواتها) لأن أخباره منصوبة، نحو: «كان زيد هو القائمَ» و «ظننت زيدا هو العاقلَ» فعلم أن «هو» فصل بنصب مابعده»(ابن يعيش، ٣ : ١١١).

ويجوز رفع مابعد هذه المضمرات، سواء كان قبلها معرفة أو بعدها أو لم يكن، نحو: ماظننت أحدا هو خير منك» ، «فأحدا» مفعول أول ، و «هو خير منك» مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني. وكذلك «ماظننت زيدا هو قائم» كل ذلك جائز. ونقول «زيد هو القائم» و «إن زيدا هو العالم»، و «ظننت محمدا هو الشاخصُ» و «كنت أنا الراكبُ» يقول ابن يعيش (٣ : ١١٢): «وهو استعمال ناس كثير من العرب، يقولون: «وماظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون» (١٨) وقال قيس بن ذريح:

تبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر(١٩)

«فأقدر» جاء مرفوعا، والضمير «أنت» وقع مبتدأ، وكان يجوز أن يكون الضمير للفصل، و يكون «أقدر» حينئذ خبرا «لكان» منصوبا، ولكن منع من هذا أن القصيدة مرفوعة القوافي».

والمتتبع لآيات القرآن الكريم يلحظ أن معنى الفصل فيه جاء على وجوه عدة:

١ ــ احتمال الفصل والتوكيد والابتداء، ومن ذلك قوله تعالى : ــ

«ألاّ إنهم هم المفسدون ولكن لايشعرون» (٢٠).

«ألا إنهم هم السفهاء ولكن لايعلمون» (٢١).

«إنك أنت علاّم الغيوب»(٢٢).

«وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم» (٢٣).

«فاستجاب له ربه فصرف عنه كيدهن إنه هو السميع العليم»(٢٤).

«فلما أتاها نودى ياموسى، إنى أنا ربك» (٢٥)

فالمضمرات في هذه الآيات تحتمل الفصل، فتكون لامحل لها من الإعراب، وعندئذ تنتقل من معنى الاسمية إلى حيز الحروف، وتكون تسميتها ضمائر من باب المشابهة. وتحتمل التأكيد لما قبلها من ضمائر، كما تحتمل الابتداء ومابعدها خبر.

٢ ــ احتمال الفصل والابتداء، وامتناع التوكيد، ومن ذلك قوله تعالى: ــ

«أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب»(٢٦).

«أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون»(٢٧)

« أولئك الذين صدَقوا، وأولئك هم المتّقون»(٢٨ ــ أ).

وإنما امتنع الوكيد هنا، لأن المضمر لايؤكد الظاهر(٢٨ ــ ب)، «لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية» (الشيخ خالد الأزهرى، ٢ : ١٢٦) أو «لكون الضمير ضعيفا، والظاهر أقوى» (ابن هشام، ٢ : ٤٩٧) ولا منافاة بين التعليلين، لأن الظاهر أقوى من حيث الدلالة، لأنه لايحتاج إلى مرجع.

كما امتنع التوكيد أيضا في قوله تعالى : ــ

«إنك لأنت الحليم الرشيد»(٢٩) «قالوا أئنك لأنت يوسف»(٣٠) «إن هذا لهو الفوز العظيم» (٣١) «إن هذا لهو البلاء المبين» (٣٢) «إنهم لهم المنصورون»(٣٣) «وإن جندنا لهم الغالبون»(٣٤).

وذلك لدخول اللام على الضمير، ولام التأكيد تدخل على الفصل فقط (ابن يعيش ، ٣ : ١١٣)(٣٥) ثم إن وجود الاسم الظاهر قبل الضمير في بعض هذه الآيات مانع من التوكيد كما تقدم.

٣ ــ احتمال الفصل والتوكيد وامتناع الابتداء ، كما في الآيتين المتقدمتين:

«إن ترن أنا أقلّ منك مالا وولدا»: «وماتفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجرا» وإنما امتنع الابتداء في هاتين الآيتين وما ماثلهما لنصب مابعد الضمير.

٤ ــ تعين الفصل ، وامتناع الابتداء والتوكيد، ومن ذلك قوله تعالى : ــ

«ولايحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم، بل هو شر لهم..»(٣٦).

«وإذْ قالوا اللهمّ إن كان هذا هو الحقَّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم»(٣٧).

«و يرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقّ و يهدى إلى صراط العزيز الحميد»(٣٨).

«وجعلنا ذرّيته هم الباقين»(٣٩ــ أ).

وسبب تعيّن الفصل في هذه الآيات كون ماقبل الضمير ظاهرا فامتنع التوكيد، وكون مابعده منصوبا فامتنع الابتداء، فلم يبق إلا الفصل.

ومما تقدم يتضح لنا الفرق بين الفصل والتأكيد والابتداء، فالأول يقع بعد الظاهر والمضمر. والثانى لايؤكد به إلا المضمر. أما الابتداء فلا يمنع منه إلا كون مابعده منصوبا. كما تتضح لنا القيم البيانية والتعبيرية للفصل في العربية، وأن مراعاة هذه القيم يحتاج إلى فهم للتراكيب، ومعرفة بالكلم ومواضعه.

من الآثار التركيبية لضمير الفصل :

«وإذا ألغى الفصل من الإعراب فإنه لايؤكد ولاينسق عليه، ولايحال بينه و بين الألف واللام وماقاربهما [أى الخبر بعده] ولايقدم قبل الاسم المبتدأ، ولاقبل اسم كان، ولايجوز «كان هو القائم زيد» ولا «هو القائم كان زيد»» (ابن السراج: ١٢٩).. وإنما يلزم مكانته بين المبتدأ والخبر المعرفين أو ماأصله المبتدأ والخبر، فيقال: زيد هو القائم، كان زيد هو القائم، ظننت زيدا هو العاقلَ، إن زيدا هو العاقل، كان الزيدان هما القائمين، كانت هند هى القائمة، كان الزيدون هم القائمين.. إلخ. ومعنى إلغاء الفصل: جعله حرفا لامحل له من الإعراب، وتكون تسميته بالضمير من باب المشابهة ــ كما سبق ــ أو باعتبار الأصل.

استخدامات معاصرة مُلْبسة :

هذا، وقد تلتبس علينا بعض الاستعمالات اللغو ية المعاصرة إذا ماعرضناها على تلك القيم الفصلية.. من ذلك ــ مثلا:

١ ــ قولنا : «إذا كان هو نفسه..» «إذا كنت أنت نفسك.. » فالضمير هنا لايصلح فصلا، لأنه أتى به تطبيقا للقاعدة التى تقول: «وإن أكدّت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى تؤكده أولا بالمضمر، ثم تأتى بالنفس أو العين» (ابن يعيش ، ٣ : ٤٢) «وذلك لأن النفس والعين يليان العوامل، ومعنى يليان العوامل أن العوامل تعمل فيهما لابحكم التبعية، بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين. وذلك أنهما لم يتمكنا في التأكيد، بل الغالب عليهما الاسمية، ألا تراك تقول: طابت نفسه وسخّت عينه ونزلت بنفس الجبل وأخرج الله نفسه. فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهرا فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما حتى تؤكده بضمير منفصل، لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان، فقبح لذلك كما قبح العطف عليه من غير تأكيد» (ابن يعيش، ٣ : ٤٢) وعلى ذلك فـ (هو) أو (أنت) في المثالين السابقين: إذا كان هو نفسه، إذا كنت أنت نفسك ــ توكيد للضمير المستكن في (كان) ولايجوز أن يكون اسما لها، لأنك لا تأتى بالمنفصل مع القدرة على المتصل (مستترا أو بارزا) «ألا ترى أنك لا تقول: كان هو ، ولاكنت أنت، لأنك قادر على أن تقول: كان ، وكنت، وإذا لم يجز أن يكون اسما «لكان» تعين أن يكون تأكيدا» (ابن يعيش ، ٣ : ٤٢)، «لأن الفصل لايجامع التوكيد»(٣٩ ــ ب) (ابن هشام، ٢ : ٤٩٦) فإن قيل: «فهل التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي أو من قبيل التأكيد المعنوى، قيل: لا، بل هو بالتأكيد اللفظى أشبه، لأن التأكيد المعنوى له ألفاظ مخصوصة» (ابن يعيش، ٣ : ٤٣).

٢ ــ و يتردّد كثيرا في الكتب، و بخاصة الكتب التعليميّة، وفي الصحف والمجلات والأحاديث ــ تعبيرات، مثل: ماهى الحقيقة؟ ماهى الأخبار؟ ماهو المطلوب؟ ماهو المقصود بـ ..؟ والصورة التركيبية المشتركة بين هذه التعبيرات تتمثل في: ما + ضمير + اسم معرفة + علامة الاستفهام . ومن المعروف أن (ما) إذا كانت استفهامية فهى نكرة مضمّنة معنى الحرف، ومعناها: أى شيء؟ نحو: ماهى؟ مالونها؟ ما الحاقة؟ ما القارعة؟ و (ما) إذا ضمنت معنى الحرف أشبهت النافية، لأن الاستفهام والنفى من باب الإبهام، ولذلك لايتوسط الضمير هنا فرقا بين

الاستفهام والنفى، فيقال: ما الحقيقة؟ ما المطلوب؟ وفي حالة النفى يقال: ماهو بقائم، ماهى بقائمة.. وتدخل الباء في الخبر تأكيدا لمعنى النفى. وقد يعرب الضمير اسم (ما) النافية لتشبيهها «بليس» نحو: «ماهنّ أمهاتهم»(٤٠) فهى ــ على أية حال ــ تدخل على الجمل، أما الاستفهامية فهى اسم قائم بذاته، و يعرب في هذه التراكيب مبتدأ، لما فيه من معنى العموم، ومابعده خبر.

وهذا بخلاف (مَن) في الاستفهام، في مثل : من هو زيد؟ من هو المثقف؟ حيث يقع الضمير فصلا في هذه الحالة. وقد جاء الضمير في قوله تعالى: «فسيعلمون من هو شرّ مكانا وأضعف جندا»(٤١) على الفصل في بعض الوجوه، لوقوعه بين (من) وتعرب استفهاما مبتدأ، و (شرّ) وهى أفعل تفضيل خبر (العكبرى، ٢ : ٦١ وأبوحيان، ٦ : ٢١٢).

٣ ــ ومما نسمعه ونقرؤه في العربية المعاصرة تلك التعبيرات التي أخذت تشيع وتنتشر على بعض الألسنة والأقلام، مثل: «كثيرة هى التطلعات المستقبلية التي يطمح القسم إلى تحقيقها»(٤٢) «قليلون هم الآباء الذين يصطحبون أطفالهم أو أولادهم إلى المكتبات ليختاروا لهم الكتب الجميلة والمفيدة»(٤٣) والناظر في هذه التراكيب يلحظ أن العامل فيها هو الصفة، وهى شبه الفعل ترفع فاعلا.. ولا تلحقها علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل اسما ظاهرا.. وهذه التراكيب جاءت مخالفة، حيث جمع فيها بين العلامة والفاعل الظاهر، على حدّ قول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلى ، فكلّهمم يعذل

وهى لغة بنى الحارث بن كعب (ابن عقيل ، ٢ : ٨٠) المعروفة بلغة «أكلونى البراغيث».

وقد نبّه ابن مالك في الألفية على أن مثل هذا التعبير إنما يكون قليلا إذا جعلنا الفعل مسندا إلى الظاهر بعده، فقال:

وجرّد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

ومذهب الجمهور: أن يسند الفعل إلى الضمير بعده، و يعرب الاسم الظاهر إما بدلا من الضمير أو مبتدأ مؤخرا. أما أن يبقى الضمير مع الرافع للاسم الظاهر فلا يجوز (ابن عقيل، ٢ : ٧٩) والتعبير الصحيح أن يقال :

«كثيرة التطلعات»، على حدّ «خبير بنولهب» في قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبيّ إذا الطير مرّت(٤٤)

وأن يقال: «قليل الآباء» أو «قليل هم» على حد قوله تعالى: «وقليل ماهم»(٤٥) و «ما» هنا صلة (زائدة)، لتأكيد التنكير.

وهذا على رأى الاخفش الذي يجيز عمل الوصف عمل الفعل وإن لم يسبقه نفى أو استفهام. والجمهور على أن الوصف خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر.
ولا يجوز أن يكون الضمير فصلا في التراكيب السابقة، لعدم توافر شروط الفصلية، وأهمها: وقوع الضمير بين معرفتين، مبتدأ وخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر.

ونختم هذا البحث بإيضاح الفرق بين المصطلحين: ضمير الفصل والفصل بالضمير، **فالأول** ــ كما بيّنا في صدر البحث ــ من باب التسمية بالموقع أو الوظيفة، أى الضمير الذي وظيفته الفصل. وقد أظهر البحث بعض القيم الفنية لموقعية هذا الضمير.

أما الثانى فمن باب الصناعة النحوية وصحة التركيب، كقول النحويين: لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو فاصل ما.. نحو: «اسكن أنت وزوجك الجنة»(٤٦) ومعنى ذلك أن القيمة النحوية لضمير الفصل تظهر في كونه مؤكداً لخبرية مابعده وأنه لامحلّ له من الإعراب، أما الفصل بالضمير فقيمته النحوية تظهر في كونه مؤكدا لما قبله، وأن له محلا من الإعراب. وهذا يجرّنا إلى القول بأن ماذكره النحويون من احتمالات نحوية أخرى لضمير الفصل يخرج بنا عن الوظيفة الأصلية لهذا الضمير، وموقعيته في التركيب.

بقى أن نقول: إن الضمير في مثل: زيد هو عالم، زيد هو الشاعر، هذا هو المتكلم، هذا هو الشاعر.. إلخ إنما يمثل مرحلة من مراحل استعمال اللغة.. وسواء

سميناه رابطا أو ضمير فصل فإن النحو يين نظروا إلى التراكيب التي يكون الخبر فيها نكرة، فأعربوا هذا الضمير مبتدأ ثانيا، وإلى التراكيب التى يكون الخبر فيها معرفة فأعربوا فصلا. والمتتبع لما جاء في كتب النحاة يلحظ أنهم قالوا بوقوعه بين معرفتين مطلقا، و بين نكرتين كمعرفتين، و بين معرفة وفعل مضارع.. إلخ، وأن ماذهب إليه الكوفيون من وجود ضمير في الخبر، سواء أكان جامدا أم مشتقا ــ يدل دلالة واضحة على أن التركيب الأصلى للجملة الاسمية يشتمل على ثلاثة عناصر حقيقية أو اعتبارية.

و يكاد يكون هناك اتفاق بين النحو يين على أن الفصل إنما يقع بين معرفتين، ثانيتهما ذات اللام «أل» أو «أفعل من» وأن ذلك يكون لأغراض فنية وصناعية، كما مرّ في هذا البحث.. وهو مانميل إليه.

الهوامش

١ ــ البيت من قصيدة لجرير بن الخطفى، ومطلع هذه القصيدة :

سئمت من المواصلة العتابا ... وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

إذا سعر الخليفة نار حرب ... رأى الحجاج أثقبها شهابا

و يروى البيت رواية أخرى :

وكم لى في الأباطح من صديق ... وآخر لايحب لنا إيابا

(ابن يعيش، ٣ : ١١٠)

٢ ــ سورة القصص : ٥٨ .

٣ ــ سورة المائدة : ١١٧ .

٤ ــ هكذا ورد في الأصول، و يكون المقصود بالفعل هنا: الخبر، لأن كلا منهما مسند. و يوضح ذلك قول ابن يعيش (٣/ ١١١) وابن هشام (٢ : ٤٩٦) وغيرهما: «ليفرقوا بين النعت والخبر «أو يكون أصل الكلام» ليفرقوا بين الفصل والنعت» ومعلوم أن الفصل يعنى الخبر.

٥ ــ سورة المائدة : ٧٦.

٦ ــ سورة فاطر : ١٥.

٧ ــ سورة النور : ٢٥.

٨ ــ سورة محمد : ٣٨ .

٩ ــ سورة المزمل : ٢٠ .

١٠ ــ سورة الكهف : ٣٩ .

١١ ــ سورة البروج : ١٣ .

١٢ ــ سورة فاطر : ١٠ .

١٣ ــ سورة النجم : ٤٣ ــ ٤٥ .

١٤ ــ سورة سبأ : ٦ .

١٥ ــ سورة الذاريات : ٥٨

١٦ ــ من كلام جبار بن سلمى بن عامر ابن عم عامر بن الطفيل، مرّ على قبر عامر قبل إسلامه فأبّنه وقال: «بان من الناس بثلاث: كان لايضل حتى يضل النجم، ولايعطش حتى يعطش الجمل، وكان خير مايكون حين لا تظن نفس بنفس خيرا» (هامش الجرجانى: ١١٩).

١٧ ــ ثماد جمع ثمد، وهو الماء القليل، وكدّ الشيء يكدّه واكتدّه : نزعه بيده.
أنشد ثعلب : أمص ثمادى والمياه كثيرة. (الجرجانى : ٢٠٨ الهامش).

١٨ ــ سورة الزخرف : ٧٦ .

١٩ ــ قيس بن ذريح الكنانى، هو من بنى ليث بن بكر، وكان رضيع الحسن بن على بن أبى طالب، أرضعته أم قيس.. والبيت من كلمة قالها في محبوبته لبنى بنت الحباب، وكان قد تزوجها ثم طلقها، وبعده :

فإن تكن الدنيا بلبنى تقلبت ... على فللدنيا بطون وأظهر
لقد كان فيها للأمانة موضع ... وللكف مرتاد وللعين منظر
وللحائم العطشان ريّ بريقها ... وللمرح المختال خمر ومسكر

(هامش ابن يعيش، ٣ : ١١٢)

٢٠ ــ سورة البقرة : ١٢ .

٢١ ــ سورة البقرة : ١٣.

٢٢ ــ سورة المائدة : ١٠٩ .

٢٣ ــ سورة المائدة : ١١٨.

٢٤ ــ سورة يوسف : ٣٤ .

٢٥ ــ سورة طه : ١١ ، ١٢.

٢٦ ــ سورة الزمر : ١٨ .

٢٧ ــ سورة البقرة : ١٥٧.

٢٨ أ سورة البقرة : ١٧٧.

٢٨ب بعدّ اسم الإشارة من الأسماء الظاهرة عند النحاة القدامى، ويعدّه اللغويون المحدثون من الضمائر لحاجته إلى الإشارة الحسية أو المعنوية في التعريف.

٢٩ ــ سورة هود : ٨٧.

٣٠ ــ سورة يوسف : ٩٠ .

٣١ ــ سورة الصافات : ٦٠.

٣٢ ــ سورة الصافات : ١٠٦.

٣٣ ــ سورة الصافات : ١٧٢.

٣٤ ــ سورة الصافات : ١٧٣.

٣٥ ــ وفي هذا يقول ابن مالك :

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسما حلّ قبله الخبر

٣٦ ــ سورة آل عمران : ١٨٠ وقد قرئت هذه الآية بالياء والتاء في (يحسبنّ) فعلى الأولى يكون المفعول الأول محذوفا، تقديره: ولايحسبن الذين يبخلون.. بخلهم هو خيرا لهم، وعلى الثانية تقديره: ولاتحسبن بخل الذين يبخلون خيرا لهم ــ فخيرا المفعول الثانى على القراءتين، وضمير الفصل بين مفعولى يحسب، وهما في الأصل مبتدأ وخبر.

(ابن يعيش ، ٣ : ١١٢
وابن هشام، ٢ : ٤٩٥)

٣٧ ــ سورة الأنفال : ٣٢ .

٣٨ ــ سورة سبأ : ٦.

٣٩ ا سورة الصافات : ٧٧ .

٣٩ب يعنى أن الضمير في المثالين المذكورين لايكون فصلا لوجود التوكيد بالنفس فيهما، والفصل لايجامع التوكيد، كما لايجامع النسق والبيان والنعت، وهذا من الآثار التركيبية لضمير الفصل، وقد تقدم...

٤٠ ــ سورة المجادلة : ٢ .

٤١ ــ سورة مريم : ٧٥ .

٤٢ ــ من التقرير السنوى (٨١/ ١٩٨٢ ص ٢ الملحق) لقسم اللغة العربية بكلية الآداب/ جامعة الكويت.

٤٣ ــ من مقال لعيسى فتوح بمجلة «العربى» التى تصدرها وزارة الإعلام بالكويت، عدد يناير ١٩٨١ .

٤٤ ــ نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيىء، ولم يعيّنوه، وقد أنشده ابن هشام في أوضحه (رقم ٦٦) والأشمونى (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤٢) والشاهد فيه قوله: «خبير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله «خبير» مبتدأ..، و«بنو لهب» فاعل سدّ مسدّ الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل وإن لم يسبقه نفى أو استفهام. والجمهور على أن الوصف خبر مقدم، ومابعده مبتدأ مؤخر. واعترض أنصار الأخفش بأن «بنو لهب» جمع «وخبير» مفرد، فيلزم الإخبار عن الجمع بالمفرد؟ والجواب: أن صيغة (فعيل) ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، قال تعالى: «والملائكة بعد ذلك ظهير» سورة التحريم : ٤، وقال الشاعر : «هنّ صديق للذي لم يشب» : «انظر : «قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام الطبعة الحادية عشرة ١٩٦٣: ص ٢٧٢، ٢٧٣ المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

٤٥ ــ سورة ص : ٢٤ .

٤٦ ــ سورة البقرة : ٣٥ .

المراجع العربية :

١ ــ الأزهري ، خالد :
شرح التصريح على التوضيح، القاهرة ــ دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

٢ ــ الأنبارى، كمال الدين أبو البركات :
الإنصاف في مسائل الخلاف.. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى (الطبعة الرابعة) ١٩٦١م

٣ ــ أنور، محمد سامى :
«العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الظواهر اللغوية»، **مجلة الحصاد**، العدد الأول ــ جامعة الكويت ١٩٨١م، ص ٤١ ــ ٥٠ .

٤ ــ أنيس ، إبراهيم ،
من أسرار اللغة، القاهرة ــ مكتبة الأنجلو (الطبعة الرابعة) ١٩٧٢م.

٥ ــ الجرجانى، عبدالقاهر:
دلائل الإعجاز، تصحيح الإمام محمد عبده والأستاذ الشنقيطى، تعليق السيد محمد رشيد رضا، مكتبة القاهرة ١٩٦١م.

٦ ــ أبوحيان، محمد بن يوسف بن على :
تفسير البحر المحيط ، القاهرة ــ مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ .

٧ ــ د ك الباب، جعفر :
«مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، المنهج الوصفى الوظيفي»، **مجلة الموقف الأدبي**، العددان: ١٣٥، ١٣٦ دمشق ١٩٨٢م، ص ٤٢ ــ ٦٤.

٨ ــ الرضى، محمد بن حسن :
شرح الكافية، الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠هـ .

٩ ــ ابن السّراج، محمد بن السرى:
الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلى، بغداد ــ مطبعة سلمان الأعظمى. ١٩٧٣م.

١٠ ــ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:
كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، القاهرة ــ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨م.
١١ ــ ابن سيده، على بن اسماعيل :
المخصّص، القاهرة ــ طبعة بولاق ١٣١٦ه، ــ ١٣٢١هـ.
١٢ ــ السيوطى، جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر:
همع الهوامع... ، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، الكويت ــ دار البحوث العلمية ١٩٧٥م.
١٣ ــ شرف ، عبدالعزيز :
«البيان بالتليفزيون وخصائص اللغة العربية»، مجلة **الفيصل**، العدد ٥٧ الرياض ــ المملكة العربية السعودية ١٩٨٢م، ص ١٢٤ ــ ١٣٠.
١٤ ــ الصبان، الشيخ محمد بن على :
حاشية الصبان على الأشمونى، القاهرة ــ دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
١٥ ــ ابن عصفور ، على بن مؤمن.
المقرّب، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى، عبدالله الجبورى، بغداد ــ مطبعة العانى (الطبعة الأولى) ١٩٧١م.
١٦ ــ ابن عقيل ، أبو عبدالله محمد :
شرح ابن عقيل ، القاهرة ــ المكتبة التجارية الكبرى (الطبعة الخامسة عشرة) ١٩٦٧م .
١٧ ــ العكبرى، أبو البقاء عبدالله بن الحسين :
إملاء مامنّ به الرحمٰن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة ــ القاهرة ١٩٦٩م .
١٨ ــ أبو العلا، يوسف :
من نحو القرآن ، القاهرة ــ مطبعة السعادة (الطبعة الأولى) ١٩٧٠م.
١٩ ــ الفارابى، أبو نصر :
كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدى، بيروت ــ دار المشرق، بدون تاريخ.

٢٠ ــ المرادى، الحسن بن قاسم :
الجنى الدانى في حروف المعانى، تحقيق فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل ــ المكتبة العربية بحلب (الطبعة الأولى) ١٩٧٣م.
٢١ ــ ابن هشام، أبو محمد بن عبدالله بن يوسف:
مغنى اللبيب.. تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، القاهرة ــ المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ.
٢٢ ــ ابن يعيش، موفق الدين :
شرح المفصل، القاهرة ــ إدارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

المجلدان الاول والثاني

يمكن الحصول على اعداد السنتين الأولى والثانية من المجلة العربية للعلوم الانسانية ضمن مجلد فاخر.

كما يمكن الحصول على الأعداد فرادى وذلك من ادارة المجلة مباشرة وفق السعر التالي:

المجلد الواحد	داخل الكويت	(للافراد) ٤ دنانير (للمؤسسات) ١٥ دينارا
	خارج الكويت	(للافراد) ٦ دنانير (للمؤسسات) ١٨ دينارا
بدون تجليد	داخل الكويت	(للافراد) ٣ دنانير (للمؤسسات) ١٣ دينارا
	خارج الكويت	(للافراد) ٤ دنانير (للمؤسسات) ١٦ دينارا